"رايتس ووتش" تدعو لفرض حظر توريد السلاح لجيش ميانمار

الاثنين 18 سبتمبر 2017 11:09 م

دعت منظمة "هيومان رايتس ووتش"، الأحد، المجتمع الدولي إلى فرض حظرٍ على توريد الأسلحة لجيش ميانمار الذي يرتكب، مع المليشيات البوذية المتطرفة، حملات تطهير عرقي ضد مسلمي الروهينغا في إقليم أراكان.

وقالت المنظمة، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني: "يجب على مجلس الأمن الدولي والدول المعنية فرض عقوبات على جيش ميانمار، وحظر بيع الأسلحة له، لوضع حد لحملة التطهير العرقي التي يمارسها ضد مسلمي الروهينغا".

وأضاف البيان: "منذ 25 أغسطس الماضي، نفّذ جيش ميانمار عمليات قتل ونهب، كما قام بتدمير وحرق مئات القرى، وأجبر نحو نصف مليون من مسلمي الروهينغا على الفرار إلى بنغلاديش المجاورة".

وشددت المنظمة على "ضرورة أن يجعل زعماء العالم المجتمعون في نيويورك في إطار الدورة الـ 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أزمة الروهينغا على جدول أولوياتهم".

ودعت الزعماء المجتمعين إلى "إدانة الفظائع المستمرة التي يرتكبها جيش ميانمار، فضلاً عن عرقلته إيصال المساعدات الإنسانية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها".

وتابع البيان: "يجب على مجلس الأمن أن يقوم على وجه الاستعجال بتجميد أصول المسؤولين في ميانمار عن الانتهاكات الجسيمة، وفرض حظر السفر عليهم".

ولفت إلى أن "قوات الأمن في ميانمار ارتكبت عمليات تطهير عرقي ضد الروهينغا، متجاهلة إدانات زعماء العالم".

كما شددت المنظمة الحقوقية الدولية في بيانها على: "ضرورة السماح بدخول بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في الانتهاكات في ميانمار، وضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين".

ومنذ 25 أغسطس الماضي، يرتكب جيش ميانمار إبادة جماعية بحق المسلمين الروهينغا في إقليم أراكان، أسفرت عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، حسب ناشطين أراكانيين.

وعبَرَ نحو 400 ألف من الإقليم الواقع غربي ميانمار إلى بنغلاديش منذ ذلك التاريخ، حسب الأمم المتحدة.